

المذكورين جميع الثمن المعين فيه فقبضوه منه فقبضوا شرا عيا  
 دفعوا منه كذا الي فلان الموقف المسي اعلاه و فاجمى دينه المجهر اعلاه  
 لا خصاصه باله من المذكور اعلاه و دفعوا الي الثمن المعين اعلاه الياقي  
 فارب بالدين المذكورين اعلاه محاصه على قدر دينهم المعينه اعلاه حص  
 فلا تامن كذا و حص فلا تامن كذا و حص فلا تامن كذا ال اخره فقبضوا  
 ذلك منهم فقبضوا ثانيا شرا بريت بذلك منه المشرى المسي اعلاه من الثمن  
 المذكور و منه الدين المتوق من الدين المذكور براه شرعيه حدثت عند اي  
 الميعين المذكورين فلو انما لموا المسبح اليه و نتم اعمار و الميعينه  
 المشرعيه و حر ذلك بعد ان ثبت عند الحاكم المسي اعلاه ما ذكر ثبوت اعلاه  
 و الملكيه و ثمن المثل على العاده حسبما تقدم شرحه بوجوبه و ايضا حقه  
**ينضم البيع في اقرار وصيه و على اتمام الكماجه**  
 هذا اما المشرى فلان بن فلان من فلان و هو بايع لما يدين فيه  
 باذن القاضى فلان الدين و امره و كسبه على فلان و فلان الينيمس الصغيرين  
 الذين هما شرا و ابيع للمسي اعلاه بالوصيه المشرعيه المسننه اليهم  
 طالما المذكور اعلاه المورثه كذا الثابت مضمونها عند الحاكم المسي اعلاه

وامره الكذب من البايح المسي اعلاه و باعه ما ذكره له و ملكه و بيده  
 الي حين هذا المبيع و ذلك جميع المكاتب الفلاني الخرابه المتبايع ثم بعد  
 تمام ذلك و صحته و لزمه وقف الوصي المسي اعلاه و حرموا به و سبل و حرم  
 و خلد جميع المكاتب المحروم الموصوفه اعلاه بحقوقه كلها و فضا صها عيا  
 على وجه كذا و فلان الاخره و حسبوي ذلك بعد ان ثبت عند الحاكم المسي اعلاه  
 ما ذكر ثبوت اعلاه ما ان المبيع ملك البايح و بيده الي حين هذا المبيع و ان الثمن  
 المعين اعلاه من المثل للمبيع المعين اعلاه يوجب ثبوت شرعا و بعد اعتناء  
 ملحقا غنائه فيه شيئا و دفع الا لشهادته على ما شرح فيه شيئا كذا  
**ينضم الشرا لجهة الوقف**  
 هذا ما اشترى فلان من  
 فلان و هذا المشرى المذكور هو المشرى بوجوبه لعمه لوقت  
 المنسوب اليه فلان الجار به لخوره و سا فقه على صا المشرى المدرسه الفلا  
 و هو المشرى كمالا يدين فيه باذن سيدها قاضى القضاة فلان الدين الشرا في  
 و امره الكذب في ابيتناع ما ياتي ذكره لجهه الوقف المذكور و بالثمن  
 المرفى فعيبه و هو من جمله المال الفاضله بالمشرى المسي اعلاه

